

يقطع النقل.

بالنسبة للأسئلة الشفهية والكتابية التي توصل بها مجلس المستشارين إلى غاية يوم الثلاثاء 29 ماي 2012 :
- عدد الأسئلة الشفهية: 21 سؤالا؛
- عدد الأسئلة الكتابية: 4 أسئلة؛
- عدد الأجوبة الكتابية: جواب واحد.
شكرا لكم. ولكم الكلمة السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الأمين.

طبقا لمقتضيات المادة 128 من النظام الداخلي، توصلت الرئاسة ب 5 طلبات إحاطة. الإحاطة الأولى الكلمة لفريق التجمع الوطني للأحرار، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد عبد الحميد احسيسن:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

أخوتي وأخواتي المستشارين،

طبقا لمقتضيات النظام الداخلي، أحيط مجلسنا الموقر بقضية طارئة تمه وضية الطلبة الذين يتابعون دراستهم بالجامعات الإسبانية، حيث صدر بالحريفة الرسمية الإسبانية مرسوم قرار رقم 14/2012 بتاريخ 21 أبريل يلزم الطلبة غير المنتمين إلى الاتحاد الأوربي بالزيادة في رسوم التسجيل في معاهدها وكلياتها، زيادة صاروخية من 900 أورو إلى 9000 أورو سنويا. وإزاء هذا الوضع، فإننا في فريق التجمع الوطني للأحرار ندين بشدة هذا القرار الذي أربك عائلات أكثر من 6 آلاف طالب مغربي بإسبانيا و5 آلاف تلميذ وتلميذة يدرسون بالبعثات الإسبانية بالمغرب، والتي أصبحت عاجزة عن أداء هاته المبالغ الخيالية التي تفوق طاقتها والتي ستضطرها مكرهة إلى إعادة تسجيل أبنائها في كليات المملكة التي لا تقبل معادلة شهادات مع الشهادات الصادرة عن المدارس والجامعات الإسبانية، مطالبين الحكومة بالتدخل الفوري والعاجل من خلال وزارة الشؤون الخارجية ووزارة التعليم العالي لإيجاد حل لهذا المشكل العويص الذي يجرم بطريقة غير مباشرة هؤلاء الطلبة من متابعة دراستهم بإسبانيا ومن التسجيل بكليات المملكة التي ترفض بعض جامعاتها اليوم استقبال الطلبة الحاصلين على البكالوريا الإسبانية لعدم معادلتها مع البكالوريا المغربية. نذكر على سبيل المثال كلية الطب براكش التي رفضت مؤخرا تسجيل طالبة حاصلة على البكالوريا الإسبانية.

السيد الرئيس، كإجراء من أجل رد الاعتبار للطلبة ولهاته العائلات

محضر الجلسة رقم 814

التاريخ: الثلاثاء 7 رجب 1433 (29 ماي 2012)

الرئاسة: المستشار السيد محمد فوزي بنعلال، الخليفة الأول لرئيس المجلس.

التوقيت: ساعة وأربع وثلاثون دقيقة، ابتداء من الساعة الثانية والدقيقة الأربعين بعد الزوال.

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

المستشار السيد محمد فوزي بنعلال، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

أعلن عن افتتاح الجلسة.

السادة الوزراء المحترمون،

السادة المستشارون المحترمون،

عملا بأحكام الفصل 100 من الدستور، ووفقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يخص المجلس هذه الجلسة لأسئلة السادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليها.

قبل الشروع في تناول الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول الأعمال، أعطي الكلمة للسيد الأمين لإطلاع المجلس على ما جد من مراسلات وإعلانات. تفضل السيد الأمين.

المستشار السيد أحمد حاجي، أمين المجلس:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء المحترمين،

السادة المستشارين المحترمين،

في البداية، أحيط المجلس الموقر أننا سنكون على موعد مباشرة بعد جلسة الأسئلة الشفهية مع جلسة عمومية تخصص للدراسة والتصويت على مشروع قانون تنظيمي 02.12 يتعلق بالتعيين في المناصب العليا تطبيقا لأحكام الفصلين 49 و92 من الدستور.

بالنسبة للإعلانات والمراسلات التي توصلت بها رئاسة مجلس المستشارين:

توصلت الرئاسة بمراسلة من السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان، يخبر من خلالها المجلس أن السيد وزير الصحة سيتولى الإجابة بالنيابة عن السؤال الآتي الفريد الموجه للسيد وزير التشغيل والتكوين المهني حول تعميم التغطية الصحية والاجتماعية على الأجورين والمهنيين

بساطة تجرأت على فضح ظروف العمل المزرية وما تعرفه القناة الأولى من محسوبة في التعيينات في مناصب المسؤولية خارج معايير الكفاءة، وذلك أثناء لقاء نقابي داخلي، مما ينعكس عن نهج سياسة تكريم الأفواه داخل القناة الأولى، والتي من المفروض فيها نقل الأخبار بكل موضوعية وشفافية وخلق الظروف والشروط الملائمة للعمل، حتى يتمكن الصحفيين والصحافيين من نقل الخبر الحر والتزبه بمهنية لكل المواطنين والمواطنات، دون تزييف أو تزويق للحقائق.

إنه جزء من المعاناة اليومية لما يتعرض إليه الصحفيون والصحافيات من تضيق وشطط في استعمال السلطة لتثنيهم عن قول الحق والحقيقة وفضح كل مظاهر الاستبداد والتسلط والفساد.

السيد الرئيس،

في هذا الوقت بالذات الذي تتعرض فيه الصحافيات والصحافيون للتضييق على ممارسة حقهم في التعبير وانتقاد ظروف العمل المزرية، وبالضبط يوم الخميس 24 مايو 2012، كان الوفد المغربي الرسمي برئاسة السيد وزير العدل والحريات أمام مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بجنيف يتعرض للتسخيس والانتقاد الحاد لما تعرفه حقوق الإنسان من تردي وتراجع.

لقد قدم تقرير منظمة العفو الدولية ومندوبو العواصم العالمية (واشنطن، لندن، باريس، سويسرا وأمنستي وغيرهم) صورة قاتمة ومظلمة عن وضعية حقوق الإنسان بالمغرب خلال سنة 2011، وذلك من جراء استمرار التعذيب والتضييق على الصحافيات والصحفيين، وصل حد إصدار أحكام سالبة للحرية واستمرار قمع التظاهرات والاستعمال المفرط للعنف ضد الوقفات الاحتجاجية السلمية.

لقد سبق لنا في الفريق الفيدرالي إثارة انتباه الحكومة لما تعرفه حقوق الإنسان من تراجع وانعكاس على صورة المغرب على المستوى الدولي وما يتلقاه من مساعدات ودعم مالي للتهوض بحقوق الإنسان والحكامة الرشيدة، والتي خصص لها غلاف مالي يقدر بـ 87 مليون أورو ضمن الغلاف الإجمالي المخصص للمغرب من طرف المفوضية الأوروبية في إطار البرنامج الإرشادي الوطني 2011-2013.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. الكلمة لفريق الأصالة والمعاصرة، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد محمد حميدي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

طبقا للمادة 128 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين، أحيط مجلسنا

الخائفة عن حرمان أبنائها وبناتها على التحصيل العلمي الجامعي بإسبانيا والمغرب، على الحكومة المغربية اليوم فتح حوار جدي وعاجل مع نظيرتها الإسبانية في هذا الشأن للتراجع على هذا القرار المجحف في حق الطلبة، وفتح أيضا حوار كذلك مع الجامعات المغربية من أجل معادلة شهاداتها الجامعية المسلمة من المدارس والجامعات الإسبانية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم. الكلمة الآن للفريق الفيدرالي، تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد محمد دعيدة:

السيد الرئيس،

السيدان الوزيران،

السيدات والسادة المستشارون،

أول أمس الأحد خرجت الطبقة العاملة بالدار البيضاء في مسيرة وطنية من أجل الكرامة، احتجاجا على تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والحقوقية والمادية لمختلف فئات المأجورين، وعلى عدم مباشرة الحوار الجاد والمسؤول وتنفيذ ما تبقى من التزامات الحكومة بخصوص اتفاق 26 أبريل 2011، لأن الحاجة الاجتماعية غير قابلة للانتظار، فهل ستستفيق الحكومة من سباتها؟ ومتى ستعاطى بالجد والمسؤولية اللازمة عوض الفرفشات والهزل اللذان لن يجديا السيد الرئيس الحكومة في معالجة الوضع الاجتماعي المأزوم.

السيد الرئيس،

لازال مسلسل الطرد من العمل في العديد من الوحدات الإنتاجية والخروقات والتعسفات بالجملة في حق العمال والأجراء مستمر، والأخطر من هذا وذلك أن يمتد مسلسل الخروقات والمضايقات إلى مقابلات صحافية محسوبة على الجهات الرسمية، حيث عمدت مجموعة (MarocSoir) إلى طرد جماعي لحمسة من صحافييها العاملين بجريدة الصحراء المغربية، هم: عبد اللطيف فدواش ومحمد فجري ومحمد السليكي وريبع الروبضي وعثمان الرضواني، لا لشيء سوى أنهم طالبوا بحقوقهم المشروعة وبمأسسة العلاقات الداخلية بين الإدارة والصحافيين والعاملين على القاعدة الثلاثية: القانون، الحقوق والواجبات.

وبدل أن يتراجع مسؤولو مجموعة (MarocSoir) عن غيهم وتعنتهم، رفضوا الحوار مع النقابة الوطنية للصحافة المغربية، الهادفة إلى إيجاد حل لهذه الورطة التي وضعت الإدارة نفسها فيها.

لقد امتد مسلسل التضييق على الصحافيات والصحفيين للقناة الأولى بدار البرهي التي وجهت الدعوة لحضور جلسة الاستماع للصحافية حورية بوطيب والمنوعة حاليا من تقديم نشرة الأخبار باللغة الإسبانية، لأنها بكل

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لفريق الأصالة والمعاصرة. الكلمة الآن للفريق الاشتراكي، تفضلي أستاذة.

المستشارة السيدة لطيفة الزيواني:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيدان الوزيران،

أختي المستشارة،

إخواني المستشارون،

إن الوضع الاجتماعي المحتقن وغير المسبوق، لم يعد يحتمل أشكال الخرجات الإعلامية غير الجدية التي أبان عنها السيد رئيس الحكومة في تعليقه على المسيرة العمالية الحاشدة والموحدة التي نظمتها المركزيتان الكونفدرالية والفيدرالية الديمقراطية للشغل يوم الأحد الأخير بالدار البيضاء. فقد صرح السيد ابن كيران، تعليقا على هذا الحدث النقابي والاجتماعي والاحتجاجي المهم، أن العمال خرجوا في أول ماي وفي آخره في صيغة تهكمية هيجنية، تسخر بشكل غير أخلاقي من مآسي المغاربة وتحتقر الجماهير الغفيرة التي حجت للمسيرة البيضاء الحاشدة، وفي تهكم واضح لا يليق برئيس حكومة يحمله الدستور الجديد للبلاد مسؤوليات جسيمة في مواجهة التحديات المطروحة على البلاد سياسيا واجتماعيا واقتصاديا.

وليكن في علم، السيد الرئيس، أن أصداء المسيرة الوحشية التي دعت إليها مركزيتان نقابيتان مناظلتان، ودعمتها هيئات وطنية حزبية وشبابية وحقوقية وازنة، كانت بمثابة دق لناقوس الخطر بعدما وصلت الأوضاع الاجتماعية إلى مستويات غير مسبوقة من جراء التهرب من تفعيل نتائج الحوار الاجتماعي، ومن الوعود الانتخابية التي كان يتبجح بها الحزب المعارض ومن التزامات التصريح الحكومي الذي مرت عليه شهر دون ظهور بوادر تطلعتن الطبقة العاملة والطبقات المحرومة من المواطنين.

إن المسيرة التي دعت إليها المركزيتان النقابيتان بالدار البيضاء تجاوزت في حجمها وشعاراتها ودلالاتها مجرد مسيرة احتجاجية عمالية، بل إن حجم الالتفاف الوطني حولها إلى مسيرة للأمل من أجل الدفاع عن مكتسبات المغاربة وحقوقهم في مواجهة التراجعات، ونية التخلي عن التقدم الذي حققناه دستوريا واجتماعيا، وينتظر بلورته سياسيا ومؤسسياتيا.

وباسم الفريق الاشتراكي، فإني أنه الحكومة إلى ضرورة تحمل مسؤوليتها التاريخية في ظل الدستور الجديد، وأن تفي بالتزاماتها، سواء بالنسبة للحوار الاجتماعي أو بالنسبة لمطالب الفئات المتضررة، وهنا أعطي مثال بالاعتصام الذي يخوضه مجموعة من أساتذة سد الخصاص بأسفي، والذي ينذر بمأساة اجتماعية خطيرة في حالة عدم التدخل، خاصة

الموقر ومن خلاله الرأي العام الوطني بقضية طارئة تتعلق بالتصريحات الأخيرة التي جاءت على لسان بعض وزراء العدالة والتنمية، وفي مقدمتهم رئيس الحكومة نهاية الأسبوع الماضي، والتي تجعل كل متتبع للشأن العام الوطني يقف مشدوها وهو يتأمل مراميها ومقاصدها، وهو ما يجعلنا في فريق الأصالة والمعاصرة نتساءل: هل لا زال مقبولا، في ظل دستور فاتح يوليو الذي يخول للحكومة صلاحيات غير مسبوقة، وفي ظل سياق سياسي ومجتمعي جد مشجع ومحفز للمبادرة الحكومية:

- أن نجد وزراء يعلنون بدون تردد ولا حياء إذعابهم وخنوعهم لبعض الإيرادات التي تقف ضد الإصلاح، مع العلم أنهم لا يتجرؤون على تحديد وتسمية وتشخيص هذه الإرادة الكابحة إن وجدت؟

- أن نجد وزراء يعلنون جهرا تسامحهم مع الزيونية والمحسوبية وقبول التدخلات لذوي النفوذ من أجل الاحتفاظ ببعض الموظفين بعيدا عن معايير الكفاءة والاستحقاق؟

- أن نجد وزراء يعلنون بسهولة وبسرعة انهزامهم السياسي وتهربهم من تحمل المسؤولية في تدبير الشأن الحكومي وممارسة سلطاتهم الواسعة والمنصوص عليها دستوريا؟

السيد الرئيس،

إن مثل هذه الخرجات غير المقبولة يمكن أن تكون مستساعة ويمكن أن يكون لها مبرر إن لم تكن نعيش ريبعا ديمقراطيا مغربيا أصيلا ومتفردا، وما أثمره من تحولات دستورية ومؤسسية عميقة، تحتم على الفاعل الحكومي أن يكون في مستوى اللحظة وأن يتحمل مسؤوليته كرجل دولة وبما تتطلبه هذه المسؤولية من رزاة وجدية وجرأة وتقديم أجوبة ملموسة على كل الانتظارات.

السيد الرئيس،

إننا نتساءل في فريق الأصالة والمعاصرة، وفي نفس الوقت نستغرب لهذه الحكومة التي استسلمت لمنطق التباكي والبحث عن مشجب لتعلق عليه فشلها وضعفها بدل أن تنكب على مواجهة التحديات والصعاب واختراق الأزمات بالإبداع والاجتهاد وتقديم الحلول الواقعة للإجابة على كل الانتظارات، سواء الداخلية من شغل وسكن وصحة وغيرها من الانتظارات الاجتماعية والاقتصادية، وكذلك التوظيف الأمل لسلاطاتها واختصاصاتها للحفاظ على مكانة وصورة المغرب لدى المنتظم الدولي الذي لا نسمح أن تخدش أو تمس.

نقول هذا، ونحن نستحضر المؤاخذات الصادمة التي تلقاها المغرب الأسبوع الفارط في جنيف حول التراجعات الكبيرة في مجال حرية التعبير وقانون الصحافة والحق في النظار السلمي ومشكل تزويج القاصرات، بالإضافة إلى القضايا الأخرى المرتبطة بموضوع استقلالية السلطة القضائية والولوج إلى العدالة والتدهور الكبير للحقوق الاقتصادية والاجتماعية وضرورة النهوض بها.

وتدقيق كل المعاملات المالية والإدارية لكلية الشريعة التي تشهد تسيبا في تديرها الإداري والمالي.

كما تؤكد أن هذا الوضع يستدعي اليوم التدخل الاستعجالي للوزارة الوصية، لاتخاذ التدابير اللازمة والمستعجلة للمشاكل التي تتخطب فيها الكلية ووضع حد للتعثر الحاصل في تطبيق الإصلاح الجامعي في الشق المتعلق بالهيكل بكلية الشريعة بفاس، والذي ينعكس سلبا على أداء المؤسسة لأدوارها في البحث والتدريس والتكوين وعلى مستوى الطلبة الذين يتخرجون من جهة أخرى.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

والآن نشرع في معالجة الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول أعمال هذه الجلسة، وعددها 8 أسئلة، 3 منها آنية موجهة إلى كل من قطاعات التجهيز والنقل، والتشغيل، و5 أسئلة عادية موزعة على قطاعات التجهيز، الفلاحة والصحة.

نستهل جدول أعمالنا بالسؤال الآتي الموجه إلى السيد وزير التجهيز والنقل حول محاربة الربح في القطاعات التي تديرها وزارة التجهيز والنقل. الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الدستوري.

المستشار السيد إدريس الراضي:

شكرا السيد الرئيس.

الله يخليك إلى ابقى لي شي شوية ديال الوقت خليه لي للتعقيب الله يكثر خيركم السيد الرئيس.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون،

لا أحد ينكر أن قطاع التجهيز والنقل هو عرش الربح والامتيازات، لأنه يدبر رخص النقل، المقالع، الملك البحري، كذلك رخص احتلال الملك العمومي، بالإضافة إلى تدبير الصفقات العمومية والسمرات المتعلقة بالاستغلال.

اعتبارا لحجم هذه الملفات، نسائلكم، السيد الوزير: هل للوزارة إستراتيجية واضحة محددة الأهداف والجدولة الزمنية لتقنين الاستفادة من هذه الامتيازات ومحاربة الربح وتجفيف منابعه؟

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. الكلمة لكم السيد الوزير.

وأن المعنيين لا يطالبون إلا بحقهم في شهادة إدارية لن تكلف الإدارة شيئا، بالإضافة عن تعويضهم عن مدة عملهم كما وقع بالنسبة لعدة حالات على المستوى الوطني.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للفريق الاشتراكي. الكلمة للفريق الاستقلالي، تفضل السي عزابي.

المستشار السيد عبد العزيز عزابي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء،

أخواتي المستشارات،

إخواني المستشارين،

يشرفني، باسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، أن أحيط المجلس الموقر علما بقضية طارئة، تم وضعيتها كلية الشريعة بفاس بسبب حالة الاستثناء والفوضى التي تطال تدبير هذه الكلية، حيث أن عدم تعيين عميد رسمي لما يناهز الخمس سنوات طبقا للقوانين الجاري بها العمل وما يعاينه الأساتذة والموظفون والطلبة على حد سواء من سوء التدبير وشطط في استعمال السلطة من طرف العميد بالنيابة، تسبب في أوضاع كارثية داخل مؤسسة يحتفظ لها المغاربة والعالم أجمع بمكانة خاصة ومتميزة لما اضطلعت به من أدوار في التكوين وإشعاع ثقافة التسامح والتعايش.

السيد الرئيس،

لقد أصبحت كلية الشريعة اليوم خارج إطار القانون، وتحولت فضاءات الاحتجاجات والاعتصامات والإضرابات اليومية والبلاغات الاستنكارية والشكايات التي تم توجيهها إلى وزارة التعليم العالي، خاصة من طرف مكتب الجامعة الحرة للتعليم المنضوية تحت لواء الاتحاد العام للشغالين بالمغرب، نتيجة استفحال المشاكل والإخلالات التي تتحمل فيها الإدارة المسؤولية المباشرة، والتي تجلت في استمرار الممارسات الشاذة الماسة بمختلف أشكال حرية الرأي والتعبير داخل الحرم الجامعي بكلية الشريعة بفاس، والانتهاك السافر للحق الدستوري للموظفين، في حرمتهم في الانتماء النقابي ومنعهم من مزاوله مهامهم، مع ما يشوب ذلك من خروقات وطغيان لمنطق المحسوبية والزبونية في التعامل مع مكونات الكلية.

وعليه، فإننا في الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية والاتحاد العام للشغالين بالمغرب، ووعيا منا بالمسؤولية الكبيرة الملقاة على عاتقنا في الدفاع عن المصالح المادية والمعنوية للأساتذة والموظفين والطلبة، وإيماننا منا بالدور الهام الذي ينبغي أن نضطلع به في إصلاح المنظومة التعليمية ببلادنا، ندعو هيئات الرقابة الوطنية لحماية المال العام الرسمية وغير الرسمية إلى افتحاص

ولذلك، عندما تحملنا المسؤولية كل الوزراء عندهم برنامج، البرنامج اللي كتحملو المسؤولية ديالو احنا في الوزارة راه وزعناه على الإخوان وعرضناه في المجلس الموقر في اللجنة، والبرنامج فيه 3 محاور:

- محور التنمية المستدامة؛
 - محور سلامة الخدمات؛
 - المحور الأخير هو الحكامة الجيدة.
- اللي يمكن لنا إن شاء الله نعطيو بعض التفاصيل واحنا محتاجين للتعاون في هذا المجال.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. الكلمة لكم السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد إدريس الراضي:

شكرا السيد الرئيس. شكرا السيد الوزير.

اتم تكلمتم وقلت أودي من المسؤول؟ وباش تكون الصراحة ويكون الوضوح، لأن هاذ الشي هذا كان من شحال هذا، ولكن من شحال هذا شكون هيا هاذ الحكومات اللي كانوا مثلا مسؤولون على هاذ الشي؟ حتى هاذي من المسائل اللي خص مثلا يعرفوها المغاربة، وهاذ الشي بيني وبينك ما ابقات حتى شي حاجة خصها تدرق بالغبال.

أنا، معالي الوزير، اعلاش تذاكرت معك، دابا اتما كما قلت 4 أشهر تمت على التنصيب ديالكم على هذا القطاع، وهاذ الكلام اللي قلت سمعناه في مناسبات كثيرة، واحنا اعلاش طرحنا السؤال؟ لأننا كنا ننتظر إجراءات وآليات لتفعيل هاذ الكلام على أرض الواقع.

السادة الوزراء المحترمون،

محايرة الربيع والفساد كان شعارا كما قلت، ولازال لجميع الحكومات السابقة والحالية، وكلهم تيزاكرنا وكشني تيهضر على هاذ الشي، لكن الفرق هو أنكم اليوم تمتلكون من القوة الدستورية والسياسية والقانونية والمجتمعية ما لم يتوفر لأية حكومة قبلكم.

السيد الوزير،

لا أعتقد أنكم تنقصكم الشجاعة والجرأة من أجل التنزيل الفعلي والعملي، الشعب يريد الملموس. نكونوا صرحاء، السيد الوزير، وهاذ الشي اللي باغيين الناس، فأتم ونحن معكم نؤمن بأن الكلام الذي لا يتبعه فعل لا طائلة من ورائه، والعلم الذي لا يتبعه عمل لا منفعة منه.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد وزير التجهيز والنقل:

السيد الرئيس المحترم،

السيد عبد العزيز رباح، وزير التجهيز والنقل:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

أشكر الفريق المحترم على طرحه لهذا السؤال، واللي هو مهم وضروري واستراتيجي، وأعتقد بأنه يتعلق بمعركة كبيرة جدا، أجمع عليها كل المغاربة، لما كنتقري البرامج الانتخابية لكل الأحزاب، أغلبية ومعارضة، هناك واحد المحور إسمه الحكامة الجيدة، تدير الثروات، الشفافية، النزاهة، الصفقات، الخيرات ديال البلاد، كيف تصل إلى المجتمع؟ وكيف توزع؟

ولذلك، نعتقد أنها ليست معركة الحكومة فقط، ولكنها معركة جميع القوى، والحكومة تتحمل المسؤولية وفي أحد المحاور الخمس ديال البرنامج الحكومي هناك ملف متكامل حول الحكامة الجيدة ومحايرة اقتصاد الربيع والتعاون على هذا الموضوع، وتتمنى أن تسخن الأكتاف ديالنا بمنتهي الأمة، لأنه لما بدأنا هذا الملف بدأت تتحرك ألسن، وتتحرك أفلام، وتتحرك جهات لم يعجبها حتى أن نعلن عن لوائح ديال المستفيدين، وبالتالي نحن نريد معكم أن نتعاون حول هذا الموضوع.

لكن هذه مناسبة أن نوضح عندما نتحدث اليوم عن اقتصاد الربيع، وعندما نتحدث عن حقوق الإنسان وما وقع في "جنيف" كان كيتكلم على حقوق الإنسان في 2011، ماشي في 2012، وعندما نتحدث عن المؤشرات ديال التنمية وديال الحكامة كتنكلمو على التقارير ديال 2011 وديال 2010 و2009.

عندما يتحدثون عن الهشاشة، نتحدث عن 2011 و2010 و2009، ماشي عاد اليوم فقنا وابنت ضرب حقوق الإنسان، وابنت المؤشرات الاجتماعية السيئة، وابنت الفساد في تدير الشؤون العامة، حصيلة تراكم، النموذج ديال المكتب الوطني للمطارات ومن كان يسيره، النموذج ديال (CIH) ومن كان يسيره، النموذج ديال واحد العدد ديال الملفات ومن كان يسيرها، حتى نكون صرحاء في معالجة هذه القضايا.

اليوم، الحكومة عندها 3 أشهر، الحكومة عندها 4 أشهر، أحكام 3 أشهر أم نحكم 14 سنة؟ من كان يتحمل المسؤولية في وزارة التشغيل؟ من كان يتحمل المسؤولية في وزارة المالية؟ من كان يتحمل المسؤولية في كل ما يتعلق بالملك العمومي وغيره؟ لابد أن نكون صرحاء عندما نتحدث عن هذا الموضوع.

ولذلك، نحن مستعدون أن نتعاون على هذا الموضوع وأن تقارب هذا الموضوع، ولذلك طبيعي نحن في بلد، اليوم كين دستور، البعض اليوم يجتج على الحكومة، وهذا حق ما كنتطيش له الحكومة، أعطاه له الدستور، ولكن لا يجب أن نمنع من حقنا في التعليق على ما يحدث في البلاد، في مقارعة الحجة بالحجة والعمل بالعمل.

ببعض المناطق، مثل مدينة سطات، ظلت حيسة الرفوف أو نتيجة تعليمات بعض المسؤولين، مما أثر سلبا على المستوى التنموي لهذه المنطقة وكذلك بعض المناطق الأخرى.

وانطلاقا من هذه المعطيات، فإن الأمر يتطلب مقاربة جديدة لتوسع مدننا وقرانا وذلك بتبني منظورا شموليا تشاريكا، يتجاوز تدخلات القطاع الواحد والإدارة الواحدة نحو بناء مشروع حضري متكامل الجوانب ومرتبطة بالتنمية وخاصة العالم القروي، مع تأطير الجماعات بمخططات إستراتيجية متوسطة وبعيدة المدى وديمقراطية، وذلك بالإعداد والتشاور من قبل جميع المتدخلين من جماعات ومؤسسات عمومية وإدارات مركزية ومجتمع مدني وتقنين العلاقة بين الشركاء المتدخلين في إطار وضع الاختيارات التنموية وتحديد الميادين التي تحظى بالأولوية.

لذا، نسألكم السيد الوزير: ما هي التدابير المزمع اتخاذها لحل هذه المشاكل من أجل تسريع وتيرة النمو ودعم الجماعات المحلية على مستوى البنيات التحتية وبناء المسالك الطرقية لفك العزلة عن العالم القروي؟ وما مآل الاتفاقيات التي تم إبرامها مع الحكومة السابقة؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد وزير التجهيز والنقل:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

أشكر الفريق المحترم والمستشار المحترم على طرحه هذا السؤال، وأعتقد أنه مهم وضروري ومناسبة فعلا للتداول في هذا الوقت وباش يمكن لنا نوضحواحد العدد ديال الأمور.

أولا أن السولة منذ مدة بطبيعة الحال والحكومة كايين برامج للعالم القروي، كايين برامج متعددة، ولكن في هذه البرامج تكون بشراكات مع الجماعات المحلية، إلى اخذت مثلا في مجال الطرق فكايكون البرنامج الذي تسهر عليه وزارة التجهيز والنقل وكايين البرنامج اللي كتسهر عليه وزارة الداخلية في إطار التهيئة الترابية، وكايين برنامج كتسهر عليه أيضا وزارة الفلاحة فيما يتعلق بالمسالك الفلاحية والمسالك في المناطق الفلاحية.

هاذ الشيء كامل التوجه في إطار الحكامة، أننا نريد أن نجعله برنامج لا نقول موحد لأنه هذه وزارات ومتدخلون ولكنه برنامج مندمج هذه الأولى، والآن العمل جاري باش يكون برنامج مندمج باش نعرفو مثلا لما كتقولو التهيئة الترابية كيتكلم على 22 إقليم، فبالتالي هاد 22 إقليم نظرا للخصائص اللي فيها، زائد الأقاليم اللي غادي تاخذ الوزارة ديالنا والفلاحة وبرنامج متكامل، باش يكون نوع من العدالة في توزيع هذه الخيرات بين

ولكن يبدو أنه اللجنة، نحن في اللجنة في الغرفة الأولى يعني مجلس النواب، وأنا مستعد في مجلس المستشارين، عندنا عدة جلسات حول محاربة اقتصاد الربيع. يمكن لي نقول لكم أعطينا المقاربة المتكاملة العملية، يعني عملية، مقالع الرمال، في النقل بكافة أصنافه، الملك العمومي البحري وما أدراك ما الملك العمومي البحري بكافة أصنافه ومجالاته، الملك العام، حتى مجال تصنيف المقاولات وديال ترتيب المقاولات وديال الصفقات.

ولذلك، هناك قوانين ستأتي قريبا إليكم، دفاتر التحملات ستأتي وبعضها خرج وبدأ يطبق في المستخدمين والنقل المدرسي والسياحي، والبعض الآخر جاي في تعليم السيارات، في المراكز التقنية إلى غير ذلك، والبعض الآخر لابد نحتاج إلى وقت.

أتم تعلمون أن الفساد له أيضا تغطية من الربيع السياسي، مرتبط بالربيع السياسي، الأحزاب سابقا اليوم دخلنا مرحلة دستورية باش نحيدو حتى الربيع السياسي، يعني حتى تكون هاته القبة وهذه الغرفة مجال لكي نرفع مستوى النقاش السياسي حول الملفات الكبرى ديال البلد، وأنداك الراجح هو المغرب والاقتصاد الوطني، عندها سنتعاون جميعا حول هذا الملف والمعلومات بداية محاربة الربيع هو أن يعرف المغاربة مع من يتعاملوا، مع من كيركبو واشكون مول الحافلة، هاذ المقلع ديال من؟ هاذ الأرض اشكون أخذها؟ هاد الفيرمة اشكون اللي واخذها؟

على الأقل المعلومة، وقد بدأنا المسار، نأمل أن نجد عندكم السند إن شاء الله لكي نتنصر في هذه المعركة الكبرى بالنسبة لبلدنا، بعدما انتصرنا في معركة الاستقرار والإصلاح السياسي.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الآتي الثاني موضوعه مآل الاتفاقيات المبرمة بين الجماعات المحلية ووزارة التجهيز والنقل. الكلمة لأحد المستشارين من الفريق الاستقلالي، تفضل السي القاسمي.

المستشار السيد مصطفى القاسمي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

في سياق دعم وتنفيذ البرامج التنموية على مستوى التراب الوطني، لقد أبرمت العديد من الجماعات المحلية وخاصة منها القروية اتفاقيات مع مختلف القطاعات الحكومية من أجل التعاون والشراكة لحل العديد من المشاكل التي يتخبط فيها المواطن، خصوصا على مستوى شق المسالك الطرقية والبنيات التحتية.

إلا أن العديد من هذه الاتفاقيات المبرمة مع وزارة التجهيز والنقل

السيد الوزير،

المواطن القروي اليوم، الذي يعاني التهميش والإقصاء والفقر، يرى ويجزم بأننا اعتمدنا خطاب براغماتي، خطاب انتحاري يروم اللحظة السياسية، السيد الوزير، يداري كل العيوب وكل الأعطاب المرتبطة بأدائنا التديري وأدائنا السياسي كمنتخبين، لا محليين ولا وطنيين.

عندما استجاب السي كريم غلاب لطلب مجموعة من المنتخبين من مختلف الأطياف والمشارب السياسية بخصوص برمجة عدد من الكيلومترات في المجال القروي، كانت النية، نية السائل والمسؤول، نية خالصة لوجه الله، لم يكن الهدف عنوانا للجلفنة السياسية أو مدخل للانتفاع السياسي أو تحقيق مد شخصي أو مصلحة ذاتية أو حتى للرفع من الرصيد الانتخابي لطرف دون آخر، كان الهدف هو فك العزلة عن مجموعة من الدواوير التي لا تبعد عن العاصمة الاقتصادية إلا ب 70 أو 80 أو 100 كلم. السيد الوزير، هذا هو اللي أساسي.

والجدير بالذكر، تكلمتم عن مليار و200 مليون، الجماعات الترابية المعنية، السيد الوزير، على ضعف ميزانيتها وعلى هزالة مواردها رصدت الحصة المالية اللي التزمت بها في إطار هذه الاتفاقيات.

السيد الوزير، غادي تسمحو لي بواحد الكلمة، سأقولها بقلب مفتوح، ولكن دون أن أتخطى المساحة الدستورية المخصصة لصلاحياتي الرقابية كبرلماني.

السيد الوزير،

أنا من أول من يشهدون لكم بالقدرة على العمل، ولكن أرى في ذات الآن أنك، السيد الوزير، تقف أحيانا، وربما بحسن نية، على رسم بعض المشاكل الحقيقية على أمور لا أريد أن أقول أنها جانبية، ولكن أمور قد لا تقدم ولا تؤخر، أمور قد تكون نتائجها غير مضمونة ودون فاعلية تذكر، السيد الوزير.

تفردكم كمسؤول وخصوصيتكم كمسؤول يجب أن يبرز من خلال قدرتكم، التي لا نشكك فيها، على تدبير ما هو استثنائي (le pouvoir de gérer l'exceptionnel)، تدبير وتسيير ما هو استثنائي وحل المشاكل التي استعصى حلها على من هم وظيفيا دون مستوى الوزير. وما أكثر الاستثناء، وما أكثر الملفات الشائكة العصية على الحل، السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد وزير التجهيز والنقل:

أولا، أنا لن أتعامل بالاستثناء، أتعامل بالقانون وبالالتزامات وبالعدالة بين الجماعات. ما عندو معنى، سيدي الكريم، أن نلتزم جميعا وبعد حين لا يؤدي الناس ما التزموا به، لأنه كياخذ الحق ديال جماعات أخرى باش

الأقاليم وداخل كل إقليم.

أنا أستقبل أسبوعيا منتخوبين ورؤساء جماعات وكنتمحدثو بهذه اللغة وبهذه الصراحة، كنوضعو الأرقام ديال مدى استفادة الجماعات ونلاحظ أشنو هي الجماعات الأقل استفادة والأكثر حاجة، ونحاول أن نخلق نوعا من العدالة فيما بينها في توزيع هذا الأمر.

الأمر الثاني أنه نتدخل وفق شركات، أنا ابغيتكم تعاونوني، باش نكونو صرحاء، أنه اليوم كنسالو مليار و200 مليون للجماعات القروية، ولينا خافينو نمشيو في شركات، لأنه هاذ الشراكة فيها المساهمة ديال الوزارة وفيها المساهمة ديال الجماعات، فالناس كيجيو كيسنيو، كنتفق، ولكن من بعد ملي تنبداو احنا كنسبقو ننجزو لأن الميزانية موجودة، الآخرون لا يلتزمون، فولينا نختاط، لأن هاذيك مليار و200 راه ما كيحسبها غير اللسان كيف ما تنقولو، فكيمكن لها تهنيك من إقليم بكامله، يعني تنهى من جهة، وليس في إقليم في العالم القروي.

فبالتالي، لذلك نداء أننا مستعدين نمشيو لهاذيك الشركات، الآن الاتجاه اللي غادي نمشيو فيه على أنه ما غادي نبدأو ننجزو في شي منطقة إلا من بعد ما يحطوا الشركاء النصيب دياهم قبل ما نلتزمو، لأنه في الأخير كنحصلو، وهذا تياثر على ماذا؟ ملي تننجزو كياثر على صيانة الطرق وعلى المشاريع الأخرى.

ولذلك، مستعدون إن شاء الله أن الشركات ننجزها، ولكن الالتزام للجميع، لأنه اليوم أيضا ومرة أخرى دستور جديد وبرنامج جديد، المسؤولية مع المحاسبة ومع الالتزامات.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. هناك تعقيب السيد المستشار؟ تفضل السي فؤاد.

المستشار السيد فؤاد قديري:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

رغم ما دافعت به من تبريرات، أرى أنه على قدر احترامنا لشخصك وتقديرنا لمجهودك وما تقوم به، على قدر استغرابنا ودهشتنا التي لا توصف بتعاملك معنا بتقيض قصدنا من خلال قرارك القاضي بإيقاف العمل بمجموعة من الاتفاقيات التي تم توقيعها من قبل الوزير السابق الأستاذ كريم غلاب، وهذا موقف يطرح أكثر من تساؤل، وقرار أظن أنه في تقديري يتعارض حتى التنافر مع ما تلهجون به ومع ما نلهج به ورائكم كأغلبية بخصوص الاستقرارية وهندسة الجسور الممتدة بين الحكومة السابقة والحكومة الحالية، هذا ضرب في العمق لمصداقيتكم أتم كحكومة ولمصداقيتنا كمنتخبين.

نتفاهمو.

ولذلك، اليوم لما استقبلت واحد العدد ديال الجماعات قلت لهم الناس غيتقلقوا علي، المنتخبين غيتقلقوا علي ولكن ما جاينش باش نديرو الخواطر لا الحزبية ولا النقابية ولا حتى اسميتو.. جاين باش نخطو الأرقام وأنا مستعد معكم أن أضع بينكم الأرقام، وتلاحظون التفاوت بين الجماعات. الحكومات السابقة أنجزت ما أنجزت، الله يجازيها بخير، لكن اليوم احنا محاسبون، غادي يجي يقول لك أنا جماعة يالله وصلت 30% وجماعة وصلت 90%، بأي حق؟ أنا جماعة درتي لي شوية ديال الطرفان بالترتيفت وجماعة أخرى ما درتياش بالترتيفت، أنا جماعة مدرتيش لي الصيانة وما اعطيني والو، هناك أقاليم، اليوم استقبلت أقاليم هناك جماعات لم تنل ولو كيلومتر واحد.

ولذلك، أنا مستعد أن ألتزم بالاتفاقيات لأن المؤمنون والمتعهدون عند شروطهم، ولكن عند شروطنا جميعا، جميعا نلتزم. أنا تكلمت معك على مليار و200 درهم لم تؤد، واللي تتكون على حساب جماعات أخرى، وبالتالي في إطار العدالة لابد أن نذهب في هذا الاتجاه.

بطبيعة الحال الاستثناء لابد أن يكون واردا ولكن ماشي هو الغالب، بعض الجماعات الفقيرة اللي ما عندهاش كمشيو عند وزارة الداخلية وكنحاولو نتفاهمو، يمكن احنا نديرو شوية، ولكن ماشي كلشي ما عندوش. وبالتالي، إذا كان هناك التزام أن يكون التزاما جماعيا وأن يؤدي الجميع وأن يكون على أية حال التوجه العام هو أن تكون هناك نوع من حسن توزيع الثروات والخيرات، على أقليمتها في البلد ديالنا، ولا أظن أنكم ستخالفون.

ولذلك، هناك التوقيف لم أوقفه، طالبت أن أدرس اتفاقية باتفاقية لأن إلى وجدت فيها شي جماعة فات التزمت من قبل وما وفاتش ما غنديرش معها اتفاقية وهذا هو العدل، وهذا هو الحق.

ثانيا، إلى وجدت بأنه كين جماعات ما تدار فيها حتى كيلومتر وجماعة تدارت فيها كيلومترات، غادي نعطيو الأولوية اللي ما تدارش فيها. هاذ الشي معقول اللي كنعقول ولا ماشي معقول؟ إذا كان معقول نحتاج منكم إلى...

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. إذن السؤال الثالث موضوعه حصيلة البرامج الحكومية في مجال فك العزلة عن العالم القروي، الكلمة لفريق الأصالة والمعاصرة، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد الحبيب بن الطالب:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

لقد شكل برنامج فك العزلة عن العالم القروي أحد أهم وأبرز البرنامج

الحكومي للهوض بالعالم القروي وخلق تنمية كفيلة بالتجاوب مع انتظارات الساكنة القروية التي عانت الكثير من العزلة والهشاشة والتمهيش، إلا أن حجم الخاص وكذلك انتظارات الساكنة تفوق بكثير المنجزات.

لذا، السيد الوزير المحترم، نساكم عن حصيلة الحكومة المتعلقة في هذا الباب وكذلك المبادرات التي اتخذتها وزارتم للتسريع بفك العزلة عن الساكنة القروية من خلال إنشاء المسالك القروية والقناطر وغيرها من المنجزات الضرورية لفك العزلة. وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة لكم السيد الوزير، تفضلوا.

السيد وزير التجهيز والنقل:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

أود في البداية أن أعطي بعض المعطيات، يعني مرة أخرى في واحد السياق هاذي حكومة تشتغل بمنطق الإصلاح لكن في إطار الاستمرارية، ليس من أخلاقنا ولا أخلاق المغاربة أن كل ما جاءت أمة لعنت أختها، بالعكس كلما جاءت أمة تشكر من سبقها إذا قامت بالواجب وتصحح إذا كان هناك من اختلال، وهذا هو التوجه والحمد لله اللي كنشتغلو به وننظر إلى المستقبل من أجل أن نعالجه.

فقط أريد أن أذكر أن البرنامج ديال العالم الطريقي كين جوج ديال البرامج، كين البرنامج الأول اللي كان في 1995 حتى 2006، وكين البرنامج الثاني في 2006-2012، نعطيكم فقط الأرقام حتى نين، وهاذي نرد على البعض اللي كيقول كنديو الفلوس للمشاريع الكبرى وكنسوا المشاريع الاجتماعية.

ابغيت، الإخوان المستشارين والأخوات المستشارات، ياخذوا الأرقام باش يشوفوا حجم الاستثمارات في جميع المجالات الاجتماعية والبنية التحتية والاستثمارية والاقتصادية، 6 مليار ديال درهم في البرنامج الأول، 11 ألف كلم، 15 مليار درهم في البرنامج الثاني 15 ألف كلم، كان الهدف بطبيعة الحال نوصلو لواحد معدل وطني ديال 80% من الولوجية. ملي كنعقولو الولوجية معناه ما بين الدوار وما بين الطريق أقصى تقدير يكون كلم، كما تعرفون.

لكن أيضا اليوم أشنو درنا؟ في إطار البرنامج الحكومي، أول حاجة الآن قايمن بواحد العملية ديال تقييم هاذ البرنامج، ما معنى التقييم ديالو؟ أولا ماذا أنجز؟ اشحال اللي استفاد؟ النسبة ديال الاستفادة؟ التفاوت بين الجماعات؟ الجودة ديال الإنجاز؟

ثانيا امشينا تنقولو فك العزلة على العالم القروي ما فيش غير الطريق، فيه حتى النقل، ولذلك نشغل على النقل المزدوج وقبل أن آتي إلى هذه

كاين الجهة التي أمثلها أنا، جهة مراكش-تانسيفت-حوز تدارت فيها 95% البرنامج الوطني للطرق، ميزان الله يجازيك بخير هذا ميزان، ولكن كنجي للإقليم اللي أنتي له أنا إقليم قلعة السراغنة كنتلي 22,3%، معناها إذا كان إقليم واحد قلعة السراغنة والرحامنة، في آخر المطاف نجد الرحامنة دات 73% والقلعة دات 22,3% هذا من جهة.

كترجعو (Les conventions) اللي تداروا بالله تدارت فيهم 45% وكاين المجلس الإقليمي ديال مراكش راه مستعد يدير معكم اتفاقية في المسالك القروية، وخصمك تديروا واحد يوم تحسيسي الله يجازيك بخير لأن رؤساء الجماعات ما عارفينش بأن راهم شركاء معكم. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد وزير التجهيز والنقل:

أنا أشكر السيد المستشار على هذه الملاحظات والانتقادات ومرحبا بها، وهذا مثال اللي كييين أننا خصنا انديرو التوازن. في نفس المنطقة كنتلتي.. في نفس الجهة، إذن هذا دليل على أنه لا بد انديرو التوازن باش غدا إذا أمر أحدكم على عشرة ولم يعدل فيهم جاء يوم القيامة مغلولا مكبلا في السلاسل في جهنم، فغادي نجهدو أننا انديرو شوية ديال العدالة، فبالتالي هذا الاشتغال.. خذوا المعنى والسياق، مرجعيتنا المغربية الحمد لله أصيلة، حتى كاين البعض اللي ما باغيهاش ولكنها أصيلة.

الموارد البشرية، أنا أشكرك، ومن هذا المنطلق وقدام وزير الصحة، يمكن يؤكد السيد وزير الصحة، من التحديات الكبرى في البلد اللي الآن وجدناه كحكومة هو تحديث الموارد البشرية، بعد 5 سنوات كاين قطاعات اللي نصف الموارد البشرية ديالها غادي تمشي، في التعليم العالي، حتى الصحة غادي يمشي لها نسبة كبيرة، في القطاع ديالنا. هذا تحدي من تحديات الموارد البشرية وإلى ابغيت تكون مهندس خصك 5 سنوات أو 10 سنوات، بمعنى تحدي، وهاذ التحدي، أستاذ، ماشي عاود ثاني انبت، هذا من الحصيلة لغياب استراتيجية إعداد الموارد البشرية.

الأمر الثاني بطء المصادقة إلى غير ذلك هاذ الشي غادي نقادوه، وغادي نديرو واحد موقع ديال الأتريبت للشركات، غادي يداو يرسلوا لنا جميع الملاحظات ديالهم واللي عطلوهم، راه الآن كنيشتغلو عليه واليوم اتخذنا القرار صباحا.

أخيرا حيث وشفنا واحد العدد ديال السيارات زايدين على مستوى المركز في وزارة التجهيز، يمكن واصلام الأخبار، اخذيناها ووزعناها على الجهات والأقاليم، وقررنا أنه في التوظيفات اللي غادي تكون إن شاء الله هاذ السنة، الثلثين غادي يمشي للجهات والأقاليم باش نعززوها إن شاء الله باش تكون قريبا للأوراش والمشاريع.

القاعة وإلى هذا المجلس الموقر كان يتصل بي السيد رئيس الحكومة لكي نعجل بملف النقل المزدوج في العالم القروي، واللي إن شاء الله غادي نجيو لكم بالبرنامج نعرضه عليكم باش تكتمل فك العزلة، ميزان تدير الطريق ولكن خص باش يركب.

أكثر من ذلك، اكتشفنا وهاذ الشي كان عمل سابق ولكن كنيضحوه أن كاين دواوير خصهم غير قنطرة، لأنه ماشي ضروري هما يمشيوا بالسيارة، كيمشي بالترانكتور، كيمشي بالشاريو، كيمشي الكروضة، على أية حال فبمعنى يحتاج بعض المرات أنك تدير له غير واحد القنطرة وتفك العزلة عن دوار بكامله بينه وبين السوق.

فحن نشغل في هذا الاتجاه، كنديرو التقييم ديال البرنامج ونعد إلى نهاية السنة البرنامج الثالث اللي سميناه موجه إلى ما تبقى من العالم القروي وإلى المناطق الجبلية واللي إن شاء الله نتماو أن نكون عادلين فيه وأن يكون فيه الاستثناء قليلا وأن نستجيب للحاجيات واللي هم مستعدين يلتزموا أن نستجيب إن شاء الله لكي نتعاون معهم في هذا المجال.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. هناك تعقيب؟ تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد عبد الرزاق الورزازي:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين. السيد الرئيس، السادة الوزراء، إخواني المستشارين،

السيد الوزير، أتوه بما قامت به الوزارة من مجهودات جبارة في ميدان الطرق. السيد الوزير، البرنامج الوطني الثاني للطرق عرف واحد التعثر ديال 4 نقط:

النقطة الأولى، هو الموارد البشرية، ما عندكمش الموارد البشرية اللي تقوم بالمهام؛

ثانيا، بطء في المصادقة على الدراسات؛

ثالثا، بطء في المصادقة على الصفقات؛

رابعا، وسائل النقل، معالي الوزير، كاينة المديرية اللي فيها سيارة واحدة، كيتناوب عليها المدير وعندو 20 مليار ديال البرنامج الوطني للطرق وعندو سيارة واحدة يتناوب عليها المصالح كاملين.

خامسا، كاين عندك، معالي الوزير، (Les liquidations des marchés)، عندك واحد 10% ديال الميزانية واقفة في (liquidation)، 10% ديال الميزانية، لأن أنا أشتغل في هذا المجال، 10% ديال الميزانية واقفة خص يتطلقوا هاذوك (Les liquidations) باش انشوفو زيدو بالوتيرة ديال.. باش انكونو 100% خصنا نحسنو من هاذ 5 نقط اللي تذاكرت عليهم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير، وشكر السيد الوزير على مساهمته الفعالة في هذه الجلسة.

نتقل إلى السؤال الآتي الموجه للسيد وزير التشغيل والتكوين المهني حول تعميم التغطية الصحية والاجتماعية على المأجورين والمهنيين بقطاع النقل، وسيتولى الإجابة عنه بالنيابة السيد وزير الصحة. الكلمة لأحد المستشارين من الفريق الفيدرالي، تفضل.

المستشار السيد عبد الرحيم الراج:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدة والسادة المستشارين،

موضوع سؤالنا، السيد الوزير، يتعلق بتعميم التغطية الصحية والاجتماعية على المأجورين والعاملين بقطاع النقل. الأمر، السيد الوزير، يتعلق بحوالي 300 ألف ما بين المأجورين وما بين المهنيين أو المهنيين بصفة عامة، معنى أن هذا العدد الذي ذكرنا ما كيمتعوش بالتغطية الصحية وبالتغطية الاجتماعية أي أنهم لا يستفيدون من خدمات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والتعويضات العائلية والتقاعد وكما أشرت التغطية الصحية.

بطبيعة الحال هذا المطلب وقع الاتفاق عليه وتضمنته اتفاقية الشراكة الموقعة في 20 فبراير 2009 والتي جات على إثر سلسلة ديال حوارات التي تمت مع الحكومة أثناء مناقشة مدونة السير، وبعد ذلك، السيد الوزير، كذلك ضمن هذا المطلب ضمن اتفاق ديال 26 أبريل 2011.

وكيف في علمنا أن وزارة التجهيز والنقل قامت بتبني البطائق المهنية، غير أنه رغم كل ما تم لحد الآن لازال جميع المهنيين بهذا القطاع، تعلق الأمر بسائقي الأجرة الكبيرة والصغيرة و ديال الشاحنات والحافلات، معناه واحد العدد كما أشرنا ديال 300 ألف ديال المواطنين التي بطبيعة الحال لا يستفيدون من هذا الحق، التي هو حق ضروري خص بتوفر لجميع المواطنين.

سؤالنا، السيد الوزير: ما هي الإجراءات العملية التي غادي تقوموا بها؟

ما باغينش منكم، السيد الوزير، أننا كيف اعتدنا، لأن الجواب ديال الحكومة، إذا سمحتم، احنا بالنسبة لنا كاستشارين تيمكن بطبيعة الحال بحكم طبيعة القضايا التي مطروحة علينا والأهمية ديالها والقيمة ديالها، تيمكن نظرحوها بلغة بطبيعة الحال التي كاستحق بمعنى إيه؟ بمعنى قدر الأهمية ديال كل قضية، بطبيعة الحال نظرحها بالشكل الذي تماثل أمامكم، لكن احنا ما باغينش أجوبة، الأجوبة ديال الكلام. العمل الحكومي يتطلب العمل

فيالميدان وكتطلب الأجوبة العملية وليس السجلات وإذا سمحتم، السيد الوزير، معناه باغين منكم، هذا ملف بطبيعة الحال ما كيتطلبش قيمة مالية، هاذي أشياء كتطلب إجراءات عملية.

على أي سؤالنا، السيد الوزير، هو باغين بشكل عملي، معناه نحن الآن في نهاية شهر ماي، تحددوا لنا بعد شهر، بعد شهرين، 3 أشهر، تعميم التغطية الصحية والاجتماعية، أي ما هي التدابير والإجراءات العملية والفعلية حتى يستفيد كل الأجراء وكل المهنيين من التغطية الصحية والاجتماعية؟ والا ما معنى أن تنفق؟ لا قيمة للاتفاقيات التي تنديرو ما لم تترجم على أرض الواقع.

احنا باغين في هاذ المرحلة نمشيو بشكل عملي لترجمة ما يتم الاتفاق عليه.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد الحسين الوردى، وزير الصحة (نيابة عن السيد وزير التشغيل والتكوين المهني):

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أولا، جوابا على السؤال الشفهي الآتي الذي تفضلتم بطرحه حول تعميم التغطية الصحية والاجتماعية على المأجورين والمهنيين بقطاع النقل، يشرفني أن أؤكد لمجلسكم الموقر في البداية أن تطوير نظام الحماية الاجتماعية ببلادنا يندرج في إطار السياسة الاجتماعية للحكومة، الرامية إلى تعزيز وتقوية المكتسبات التي تم تحقيقها في مجال التأمين الإجباري عن المرض وتعميم التغطية الصحية لفائدة شرائح أخرى غير خاضعة لأي نظام تأمين أساسي عن المرض.

وكما هو معلوم، فإنه يحق لأي، لكل أجير تربطه علاقة شغلية مع صاحب العمل بمقتضى عقد الشغل أن ينخرط ويستفيد من مزايا ومنافع الضمان الاجتماعي، وهو ما يسري على العاملين بالأجراء بقطاع النقل الطرقي.

وفي هذا الإطار، وفي إطار تعميم التغطية الصحية لفائدة شرائح أخرى غير خاضعة لأي نظام إجباري للتأمين الأساسي عن المرض تنفيذنا لمقتضيات مدونة التغطية الصحية، عمل الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي منذ دخول نظام التغطية الصحية حيز التنفيذ على تسجيل العاملين غير الأجراء بقطاع النقل بالصندوق، قبل أن يتم توقيف هذه العملية سنة 2007 بناء على تقرير اللجنة البرلمانية لتقصي الحقائق، وتفعيلا لتقارير افتتاحات المجلس الأعلى للحسابات، والتي اعتبرت تسجيل غير

واحد العمل سريع جدا، اللي ما بنقاوش واقفين، توفرت البطاقة المهنية، الآن كتقولو للسيد الوزير كنا باغيين منكم تجيو تقولوا لنا أشنو غادي يتدار عمليا، هذا هو السؤال.

عمليا احنا ابغينا نقولو لكم مثلا واش من هنا لنهاية 2012 مثلا غادي يكونوا كل هاذ الناس عندهم الضمان الاجتماعي ولا غادي تنتظرو عاود 10 سنين أخرى؟ هذا اللي مطلوب.

أيضا كذلك، فيما يتعلق بالناس اللي توقفوا في 2007، الآن التعديل ديال القانون كيحل هاذ الإشكالية، معناه إذا أسرعنا، الإشكال اللي وقع بالنسبة لهاذ الفئات، اللي من طبيعة الحال راه واقفة الآن خص يقع (déblocage) بالنسبة لهاذ الوضعية ديال هاذ الناس اللي قلتيو.

معناه الصيغة الجديدة في التعديل ديال القانون تحل المشكل، معناه المعضلة اللي عندنا، أي الإشكال اللي عندنا الآن، الزمن، السيد الوزير، مشكلتنا في عملنا الآن في السياسة الحكومية خص يتراعى فيها عامل الزمن، التحدي الكبير الذي ينتظرنا هو ملي نتفقو على شي حاجة خصنا نسرعو بالتنفيذ ديالها. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. تفضل، السيد الوزير، للرد على التعقيب.

السيد وزير الصحة (نيابة عن السيد وزير التشغيل والتكوين المهني):

شكرا السيد المستشار المحترم.

عمليا من أجل وضع الإطار القانوني السليم لاستفادة هذه الفئة من الخدمات والتعويضات المضمونة من طرف الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وتمكين باقي العاملين غير الأجراء بقطاع النقل الطرقي من التسجيل بالصندوق، كين 4 أو 5 إجراءات:

- الإجراء الأول، تقديم مقترح قانون باسم فرق الأغلبية السابقة بمجلس النواب خلال السنة التشريعية 2010-2011، والذي يهدف إلى إدراج مجموعة من المقتضيات بنظام الصندوق الاجتماعي من أجل ضمان التغطية الاجتماعية لحوالي 300 ألف من السائقين المهنيين غير الأجراء بقطاع النقل الطرقي المتوفرين على بطاقة السائق المهني؛

- ثانيا، مصادقة البرلمان بمجلسيه على هذا القانون بالإجماع بتاريخ 24 نوفمبر 2011؛

- ثالثا، إعداد النصوص التطبيقية المتعلقة بهذا القانون؛

- رابعا، إعداد الإطارات المرجعية لإنجاز الدراسة المتعلقة بالتغطية الاجتماعية لمهنيي النقل الطرقي من طرف اللجنة الوزارية المختصة بهدف تحديد الفئة المستهدفة والمستفيدة؛

- خامسا، انتقاء مكتب الدراسات الذي ستوكل إليه مهمة إنجاز هذه الدراسة.

الأجراء بالصندوق إجراء مخالف لمقتضيات نظام الضمان الاجتماعي لأن هذه الفئة من السائقين يعتبرون أعضاء بالجمعيات المهنية الممثلة لهم وليسوا أجراء لديها، وكذلك نظرا لطبيعة قطاع النقل التي تتميز:

1- بتعدد الفئات المشتغلة، إذ منها من يشتغل لحسابه الخاص ومنها من يشتغل لحساب شخص آخر؛

2- تنوع العلاقات بين مختلف العاملين بصنف سيارات الأجرة؛

3- اختلاف هذه العلاقات حسب نوع النشاط الممارس؛

4- انعدام عقد شغل مبرم وفق مقتضيات مدونة الشغل؛

5- اعتماد عقود ذات طابع عرفي في غالب الأحيان.

علما أن المسجلين من هذه الفئة قبل سنة 2007 بالصندوق لارالوا يتمتعون في إطار الحق المكتسب بجميع الخدمات والتعويضات المضمونة من طرف الصندوق خلال تسجيلهم من طرف الجمعيات المهنية الممثلة لهم، وبلغ عددهم حوالي 3975 مستفيدا، ينتمون إلى 57 جمعية مهنية.

وقد اتخذت الحكومة جميع التدابير والإجراءات لاستفادة هذه الفئة من الخدمات والتعويضات المضمونة من طرف الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكر السيد الوزير. الكلمة لكم في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد الرحيم الراجح:

إذن، كما أشرت، السيد الوزير، من خلال الجواب ديالكم، معناه أن كل المأجورين المفروض أنهم يكونوا في قطاع النقل أو غير قطاع النقل، المفروض أنه يكون مصرح بهم لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.

لكن الواقع إذا لاحظنا، ولن تختلفوا معنا، غادي نلقوا الأغلبية الساحقة ديال الأجراء في هذا القطاع غير مصرح بهم، معناه واحد العمل اللي خص تديره الإدارة بلا ما يوقع التعديل، كل الأجراء في هذا القطاع والذي يشكلون أغلبية كان من المفروض أنه يكون مصرح بهم في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.

هذا كيين حجم الجهود المطلوب الذي يجب أن يتم القيام به الآن، تنضاف إليه المهنيين اللي هو إجراء استثنائي أدخل تعديل في القانون الذي تمناو أنه بكيفية استثنائية في انتظار أن تتقدم الحكومة بواحد المنتج جديد ليعم كل هذه الفئات التي تشتغل بشكل خاص، ماشي غير ديال هذا القطاع هذا، معناه هذا إجراء استثنائي اللي غادي يتعمم على هاذ القطاع، ومطلوب أننا فيما بعد ننتج منتوجا خاصا بهذه الفئة، الحفاظ على الحقوق ديال الأجراء، وحتى باش نقاو بالنسبة لنا الثوابت ديال القانون الاجتماعي واضحة، نقاو فيها.

لكن كيفها كان الحال مطلوب الآن عمليا، خص يتدار مجهود وخص

في بلادنا هناك، ربما، إستراتيجية دوائية وما عمرها كانت عندنا سياسة دوائية، باش نطلقو منها.

فتفعيل مضامين البرنامج الحكومي في مجال الأدوية، كانت لنا عدة لقاءات مع مختلف الفرقاء والمتدخلين لتدارس مجموعة من القضايا حول الدواء، لأن هاذ السياسة الدوائية ابغينا نقومو بها إن شاء الله وضعلوها والأجرأة ديالها بتشارك مع جميع فرقائنا باش نجعلو السبل الممكنة لجعل الولوج إلى الدواء أكثر سهولة وبأتمنة مناسبة، وخاصة بالنسبة للمرضى وكذلك للمصنعين والصيدالة.

فقبل ما ندوي على الأسباب، بعدا ارتفاع ثمن الأدوية، كايين 3 أسباب:

- السبب الأول هو سبب قانوني، لأن القانون المنظم لأتمنة الأدوية قديم وقديم جدا، يعود إلى 1969، وهاذ القانون جاء في واحد الوقت اللي الدواء الجنيس اللي تطرقت له، السيد المستشار المحترم، ما كانش، إذن ما نتعرفوش فين غادي نديروه؛

- ثانيا، كايين الحصول على رخصة استيراد الأدوية هـي (AMM: Autorisation de Misesur le Marché)، بعض المختبرات كنعطيوها لهم في 3 أشهر، البعض الآخر في 6 أشهر، البعض الآخر في عامين؛

ثالثا، كايين حقل الاستبدال اللي غير مكفول إلى يومنا هذا للصيدالة في القانون ديال 17.04.

السبب الثاني هو اقتصادي واجتماعي، فتشكل مصاريف الأسر للعلاجات في المغرب، ملي شي واحد فينا كيدخل للمستشفى، فالأسرة المغربية تنصرف عليه 57% منها 40% غير الأدوية، اللي خصنا نعرفو إيفاق أقل من 400 درهم لكل مواطن في السنة على الأدوية. بالإضافة إلى هذا أنه القدرة الشرائية ضعيفة جدا، ولو كيكون الدواء، مثلا إذا اخدينا (le cancer) الدواء تيدير مثلا 20.000 درهم، ولو نقصو بالنصف (50%)، 10.000 درهم كنبقى عالية، نقصو بـ 70% كنبقى عالية، كايين القدرة الشرائية.

وأخيرا، السبب الثالث هو ضريبي، فالضريبة المطبقة على الأدوية في المغرب ما تزال 7%، إذا جينا نشوفو فرنسا 2,10، جينا نشوفو تونس 6%، وهاذ الضريبة في آخر المطاف اشكون كيأديها؟ كيأديها المواطنة والمواطن المغربي.

فلا بد أن نأخذ بعين الاعتبار مثلا ونحن نريد خفض ثمن الأدوية، أولا بالنسبة للمصنع، الحفاظ على التنافسية الاقتصادية من خلال تبسيط مساطر الحصول، اللي دويت عليها (L'AMM) لأن هاذ الناس المصنعين كيخدموا 40.000 مواطنة ومواطن. شكرا.

إن دخول هذا القانون حيز التطبيق رهين بإخراج النصوص التطبيقية (المراسيم والقرارات) إلى حيز الوجود وكل ذلك مرتبط بنتائج الدراسة المتعلقة بإحداث نظام التغطية الاجتماعية لفائدة مهنيي النقل الطرقي، التي سيتم إنجازها بتمويل من طرف وزارة التجهيز والنقل، التي تشتغل معها حاليا من أجل تحويل الاعتمادات اللازمة للشروع في إنجازها. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

ننتقل إلى السؤال الموجه إلى السيد وزير الصحة كذلك حول تدبير السياسة الدوائية بالمغرب. الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاشتراكي، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد المصطفى الهية:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون، السيد الوزير المحترم،

يشير تدبير السياسة الدوائية بالمغرب العديد من الإشكالات، خاصة على مستويات الإنتاج والتوزيع والأسعار والجودة، مما يتطلب معالجة استعجالية من جهة وشمولية من جهة أخرى لهذا الموضوع، وخاصة غياب القوانين المؤطرة للسياسة الدوائية، غياب توحيد التسعيرة الدوائية، عدم الأخذ بعين الاعتبار ثمن الدواء، علما أنه في دول أخرى تتغير هذه النسبة من 2 إلى 10% حسب السعر، بالإضافة إلى إشكالية الأدوية المستنسخة التي ما زالت تشكل عائقا فيما يخص ترويجها.

لنا، نساءلكم، السيد الوزير، عن التدابير التي تستعملها الحكومة في هذا الشأن، ثم ما هي المرتكزات والمرجعيات التي تشكل أساسا للمقاربة الحكومة في معالجة هذا الموضوع؟ وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم. الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد وزير الصحة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

في البداية، أشكر السيد المستشار المحترم على طرحه هذا السؤال حول السياسة الدوائية نظرا للمكانة التي تحتلها في مسلسل الاستشفاء. قبل ما نبدأ الجواب، غير نقطة مهمة اللي كنبان لي، أولا، بكل تواضع

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. هناك تعقيب؟

المستشارة السيدة زبيدة بوعباد:

شكرا السيد الرئيس. شكرا للسيد الوزير على هذا الجواب.

لكن لماذا طرحنا هذا السؤال؟ لأنه إلى ابغينا نجحوا "RAMED" أو (AMO) أول نقطة أساسية هي السياسة الدوائية، لكن ماذا نلاحظ؟ أولا عدم توحيد الأئمة، (CNOPS) كتنشري الدواء بثن، وزارة الصحة كتنشري الدواء بثن، المستشفيات اللي كيديروا الصفقات أحيانا كيشريوه بثن، وليس هناك توحيد للأئمة وتسعيرة الأدوية، ها النقطة الأولى.

النقطة الثانية، السيد الوزير، هي تتعلق بإشكالية الأدوية المستنسخة، أحيانا نجد تسعيرة الدواء المستنسخ مرتفعة بالنسبة للدواء الأصلي، واشكون اللي كيدير هاذ التسعيرة ديال الدواء المستنسخ؟ هي مديرية في وزارة الصحة، اللي هي اللي كتنثبت الأئمة (إذا أردنا محاربة الفساد، ما خخش يكون الانتقائية في الملفات لبعض المؤسسات، كيف جاء بها السيد زميلكم دابا الآن وذكر جوج ديال المؤسسات). في وزارة الصحة كذلك، ملي جيتو، السيد الوزير، وجدتو بأن هناك ملفات الفساد فيما يخص صفقات الأدوية والمقاحات.

نحن في الاتحاد الاشتراكي كقولو مع محاربة الفساد، لكن لا للانتقائية، وهاذوك جوج ديال المؤسسات راهم بين يدي القضاء.

ثالثا، السيد الوزير، أظن بأنه لحد الآن ليس هناك مرصد لتتبع هاذ السياسة الدوائية، ما عارفينش أشنا هما (les génériques) اللي كيخرجوا، مع أنه هاذ السياسة ديال المستنسخ باقين احنا في 30% ملي كنشوفو في ألمانيا مثلا أو لا في أمريكا راه وصلوا ل70%، وما يمكنش لنا نجحو في "RAMED" إذا ما فعلائش هاذ الأدوية المستنسخة. إذن المرصد غادي يخلينا انشوفو أشنو هي الأدوية اللي مستعملة.

ثانيا، المرصد غادي يخلينا نعرفو ثمن الأدوية والتسعيرات اللي كاينين على الصعيد الوطني، ولاستفادة كل المواطنين من الولوج إلى العلاج.

ثالثا، السيد الوزير، كل ما يمكن قوله أنه يجب إخراج القوانين المنظمة لهذه السياسة الدوائية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا الأستاذة. الكلمة لكم السيد الوزير، تفضلوا.

السيد وزير الصحة:

أشكر السيدة المستشارة على هاذ النقط اللي أشارت لهم، وأنا متفق معك 3000% أولا.

ثانيا، أقر أنني ما عمري كنت ضد هاذ الشي اللي كتقول السيدة

المستشارة، أنا أقر والطاغم اللي مع من خدام نقر جميعا بوجود اختلالات ونقائص.

الدواء هي ككشي في السياسة ديال وزارة الصحة كلها، قلنا أن 57% ديال النفقات اللي تنعطيا المواطن والمواطنة، 40% منها هي أدوية، وهاذ الاختلالات اللي أشارت لهم وكاين بزاف اللي ما أشترتيش لهم، ولكن بعض النقط اللي ابغيت التأكد عليها:

- أولا، كايئة لجنة الشفافية، هاذي شي شهر دخلنا لجنة الشفافية كايئة، رجعناها للوجود؛

- ثانيا، المرصد كاين، باش تتبع الأدوية بالله ابدينا فيه هاذي 15 يوم؛
- النقطة الثالثة، التكافؤ الحيوي اللي كانوا تيفخافوا منه الأطباء، ما تبيغيوش يكتبوا الدواء الجنييس لأن تيقول لك ماشي بحال.. دوزنا التكافؤ الحيوي (La bioéquivalence) باش نشرحو للناس احنا غادين في هذا الاتجاه.

كل هذه سياسة تشاركية، واحنا تنعطيو إشارات قوية ماشي غير للمواطنين ولكن كذلك للمصنعين والصيدالة. فنحن بصدد إعداد مشروع قانون جديد كله، لأن ثمن الأدوية هو قيمة بسيطة في السياسة كلها، لأن باش نتعاملو مع الفرقاء ديالنا نتقول له يقص في الثمن، تيقول لك أشنو هي (La vision) ديالك أنت كوزير، في (L'AMM) أشنو هي (La protection) ديال هاذ المصنعين هنا، واش غادي يمشيو مع المصنعين المغاربة ولا يبقاو مع الناس الفلوس اللي كزيدو في الأدوية وتيمشيو يعني نطلعو الثمن في سويسرا... إلخ.

تحديد أئمة الأدوية يرمي إلى تحيين تسعير الأدوية والذي سيمكن من مراجعة أئمة الأدوية، احنا ابغينا ثمن مناسب للمصنع، ثمن مناسب للصيدلي، ولكن أكثر من هذا أحسن ثمن هو ثمن مناسب للمواطنة والمواطن المغربي، وهنا الله لا يحشمنا لا معهم ولا معكم إن شاء الله.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، ونشكر السيد الوزير على مساهمته القيمة في هذه الجلسة.

وننتقل للسؤال الأول الموجه إلى السيد وزير الفلاحة حول الانعكاسات السلبية لتهرب السمك على الوضعية الاجتماعية للبحارة والمداخيل الضريبية. الكلمة للأحد السادة المستشارين من فريق التحالف، تفضل السي خربوش.

المستشار السيد العربي خربوش:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السيدة والسادة المستشارين،

بدأنا العمل منذ 2010 بمسطرة كتخص التصريح بالمنتجات لغرض محاربة الصيد السري غير المقتن وغير المصرح به لينا، وهناك مشروع قانون لمحاربة الصيد السري اللي هو في طور الإنجاز.

أما على المستوى اللوجستيكي، كين إدماج نشاط بيع المنتجات السمكية لقوارب الصيد التقليدي في مسالك البيع القانوني، حيث يتم تنظيم تسويق منتجاتها في بعض أماكن سوق سمك خاص مع تسخير كل الإمكانيات المادية والبشرية كما هو الشأن بأكادير اللي كانت فيه الصيد ديال المنتجات ديال الصيد التقليدي كتبتاع في الخارج في (le quai)، دابا دخلت واعملنا لها محل ديالها (la halle) ديالها خاصة ديال الصيادين التقليديين.

كين كذلك دعم الصيادين التقليديين عبر إحداث العديد من قري الصيادين يعني كنجيو لهم السوق عندهم، كقتربوه للبحر اللي هما كيكونوا فيه 30 و40 أو 50 فلوكة كيصيدوا ويككون واحد (le village) تمالك وكنديرو فيه (la halle) يعني سوق السمك (la halle de poissons)، وكنبدا نمط ديال الحياة ديال واحد القري ديال الصيد اللي هي جديدة.

كل هادي كتمشي وكنصب باش نحاولو ندخلو هاد الصيد اللي هو غير قانوني يدخل للقانون ويظهر لي بأنه وجود يعني الآن الحمد لله بفضل أنه الصيادين التقليديين ابدات عندهم هاد الشي ديال الضمان الاجتماعي، فهاد الشي غادي يساعدا لأنه غادي بأنفسهم غادي يعملوا ضغوط على أرباب البواخر باش يعاونونا باش ندخلو هاد الشي إن شاء الله في مسلك اللي هو منظم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. هناك تعقيب؟ السيد المستشار تفضل.

المستشار السيد محمد عداد:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

أختي المستشارة،

إخواني المستشارين،

السيد الوزير، ما تنشكوش في العمل ديالكم وفي النزاهة وفي الكفاءة ديالكم من خلال المراقبة ديالكم بالنسبة لهاذ القطاع ولا حتى بالنسبة لتنظيم ديالو، ولكن هاد المشكل كين.

اهضرتو، السيد الوزير، على الصيد التقليدي، فعلا هاذوك مساكين ما عندهم فين غادي بمشيو يبيعوا إلا يرجع للسوق لأن ضروري، ما عندوش حتى الإمكانيات باش يهروا أكثر من الحدود فين تبيد، ولكن اللي كنتساءلو عليه ويتساءل عليه المواطن، وهادي واحد 3 سنوات كنا في البرلمان بحضوركم، السيد الوزير، اهضرنا على آليات

تعرف عدد من الموائى تفاهة ظاهرة تهريب السمك والقيام بعملية البيع خارج سوق الدلالة وخارج كل القوانين المعمول بها في هذا المجال، حيث تتم عملية البيع إما داخل البحر بالنسبة للتهريب للخارج أو خارج الأسواق النظامية.

ولهذه الظاهرة انعكاسات سلبية، السيد الوزير، كبيرة على البحار من جهة، وعلى المداخيل الضريبية التي تستفيد منها المجالس الجماعية ومالية الدولة بوجه عام، حيث تتقلص هذه المداخيل بفعل التهريب. فعدم طرح المنتج السمكي بسوق الدلالة يحرم البحارة من التصريح بالمداخيل للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، مما ينعكس سلبيا على التغطية الاجتماعية للعاملين في الصيد البحري.

وقد عرفت عدد من الموائى حركات احتجاجية من طرف البحارة المتضررين من هذه الظاهرة، ومن المفروض أن تتدخل مصالح وزارتك بقوة لردع هذه الممارسات وفرض حماية القانون من طرف ملاكي بواخر الصيد، وبالتالي حماية حقوق عمال البحر والمال العام.

السيد الوزير،

فما هي التدابير التي تتخذونها أو تنوون اتخاذها لمحاربة ظاهرة تهريب السمك وبيعه خارج الأماكن المخصصة له وفرض احترام القانون في هذا القطاع؟

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة لكم السيد الوزير، تفضلوا.

السيد عزيز أخنوش، وزير الفلاحة والصيد البحري:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

في البداية، ابغيت غير نشير أنه ليس هناك بيع داخل البحر. كما يجب التأكيد على أن بيع السمك خارج السوق يعتبر ممارسة غير قانونية يجب التصدي لها.

فهذه الظاهرة كتساعد بالفعل على التملص من أداء الواجبات والاقتطاعات المستحقة على مبيعات السمك وكتحرم بالتالي البحارة من الحقوق ديالهم اتجاه الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.

والمحاربة ديال هاد ظاهرة البيع خارج السوق اللي هي كتهم أساسا السمك السطحي الصغير، أخذت الوزارة واحد العدد ديال الإجراءات كترمي لحماية والمحافظة على الثروات السمكية وتحسين وضعية البحارة وذلك من خلال إلزامية التصريح بجميع الكميات المصطادة.

فعلى المستوى التنظيمي، نذكر بالمرسوم ديال 2008 اللي كيجدد شروط وكيفية صيد السمك السطحي وكيكلم التصريح بكميات وأنواع الأسماك المصطادة.

مخصصة وفي الأوقات اللي مخصصة ومتابعين، ملي كيصيدوا في البحر كيجيو للبر كيحطوا ذاك الشئ في (les quais) ديال المرسى، خاصو ملي كيحطو يوقف عليه (délégué)، وعندو (l'informatique) ديالو لأن خصو يدير تصریح، هو اللي كيعمل تصریح كيقول ها اشحال صيدت، وبذاك الشئ اللي كيصرح كيكون عندو واحد (le numéro) ووحد (le lot) كيبقى تابعو حتى كيمشي يعني للتصدير أو كيمشي للسوق الداخلي وهذا هو القانون الجديد اللي غادي نجيو به.

إذن هذا مجهود كبير يتطلب الإعلاميات، يتطلب إمكانيات، كيتطلب إرادة لا ديال الدولة ولا ديال الحكومة ولا ديال الفاعلين ولكن راه الهدف ديال (Halieutis) هو نقصو بـ 50% هاد الشئ اللي كين في (l'informel).

وشكرا على سؤالكم اللي هو مهم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الثاني موضوعه تعميم الطبيب البيطري لمراقبة اللحوم والأسواق الأسبوعية، للمستشارين المحترمين: بناصر أزوكاغ، عبد الحميد السعدواي، محمد فضيلي، إدريس مرون، عبد الحميد الحنكاري. تفضلوا الحركة.

المستشار السيد بناصر أزوكاغ:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة والسادة المستشارين،

السيد الوزير المحترم،

تشكل الأسواق الأسبوعية المنتفس الوحيد لسكانة العالم القروي والمناطق الجبلية من أجل اقتناء حاجياتهم الأسبوعية من مواد غذائية، خاصة منها اللحوم الحمراء والبيضاء مع ما لها من حساسية وتأثير صحي وبيئي.

وفي غياب طبيب بيطري في بعض الأسواق الأسبوعية، تنتشر الذبيحة السرية، مما يؤثر سلبيا على هذا القطاع الحيوي.

بناء عليه، السيد الوزير، نسألكم: ما هي التدابير التي ستتخذها الحكومة من أجل تعميم الطبيب البيطري بالأسواق الأسبوعية بالعالم القروي لمراقبة اللحوم الحمراء والبيضاء والحد من ظاهرة الذبيحة السرية؟

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد وزير الفلاحة والصيد البحري:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

المراقبة، ابغينا السيد الوزير توضحوا لنا هاذ الآليات ديال المراقبة واش أعطت شي نتيجة؟ واش هاذ الناس اللي كيصيدوا في أعالي البحار واش كين شي مردودية بالنسبة للدولة وبالنسبة للثروات ديال المغاربة؟ لأن احنا كنشوفو دابا الحوت في بعض المناطق كيتباع بـ 20 و25 درهم للميرلا وفي بعض المناطق 80 وراكم كتشوفوا التصريحات ديال المواطنين في التلفزة، إذن ما كينش واحد التوحيد ديال الأئمة يعني المواطن ما كيمكش له يستافد بحال مثلا اللحم ولا شي اللي هي مقننة عندها المذبح ديالها، عندها كلشي.

إذن هذه الظاهرة، السيد الوزير، بالنسبة للمراقبة ابغينا واش هناك الشئ ديال الآليات اللي تدارت لهاذوك الأساطيل ديال الصيد البحري أعطت شي نتيجة أو لا ما اعطتاشي لأنه أتم تتعرفوا وأتم مسؤولين حتى كذلك على الفلاحة عن الماك ديال الطحين الوقت اللي كانوا دائما تيتشكاو دائما تيقولو تيتخسروا حتى دارت الدولة المراقبة داخل الوحدات الإنتاجية، عاد بداو الناس كيشموا شوية، أما راه كانوا ما كيشموش، لأن حتى البواخر كين اللي تيقول لك دخل فارغا وخرج فارغا. إلى هاد الناس ما كيصيدوش خصنا نعرفوهم خصهم يوقفوا هاذك الشئ ونعطيو الصيد للناس اللي غادي يمكن لهم يدخلوا الحوت للمغاربة بالأئمة اللي هي كتوالم المغاربة كاملين.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد وزير الفلاحة والصيد البحري:

أشكر السيد المستشار المحترم.

أولا هاذ السؤال دابا فيه شقين، كين الصيد التقليدي، كينة إشكالية لأن واحد العدد ديال الناس في الصيد التقليدي ملي كيخرجوا كيجيو للمرسى وما كيدخلوش كلشي لداخل (la halle)، وهاد الشئ غادي يضيع هادوك العمال وهادوك البحارة الصغار لأنه الانخراط ديالهم في (CNSS) معمول على الضريبة اللي كيخلصوا في (ONP). إذن هاد الناس خصنا ندفعوهم وخاص الدولة تعمل ديالها باش ييدوا هاد الناس يدخلوا للمحطات اللي هما معمولين لهاذالميدان.

وكين الصيد البحري بصفة عامة، أعالي البحار ولا كذلك الصيد الساحلي، هاذي كين برامج أخرى متطورة جد محممة. أولا هاد الناس دابا.. جميع البواخر ديال أعالي البحار عندهم (Le compteursatellitaire) يعني محطوة عندهم، 1500 باخرة اليوم اللي هي ديال الصيد الساحلي كلها عندها (le compteur VMS) يعني بـ (satellite)، باقين لنا واحد 300 ولا 400 غادي نكلوهم من هنا لآخر السنة، غادي يتشعلوا كلهم ما عندهم الحق إلا يصيدوا في المناطق اللي هي

هاذ المشروع بدا تعطي الثمار دياولو. وبنفس المناسبة، قلنا لكم، السيد الوزير، أنه كاين بعض الأسواق الأسبوعية اللي فيها هاذ الظاهرة ديال الذبح السري، وأعطيتم التعليمات ديالكم للمصالح ديالكم، ولكن لحد الساعة راه تنجدو لكم، الله يجازيكم بالخير، باش يمكن لنا تنفادوا هاذ المشكل هذا وما تخلقش الفوضى، وما يكونش المستهلك عرضة لهذه الشريحة، الله يجازيكم بالخير، تعطيو التعليمات ديالكم باش نعممو، كاين غير بعض الأسواق، واحد 4 ولا 5، ماشي شي حاجة كبيرة، ربما واحد اللي غادي يكفي لهذا، طبيب بيطري في هذه الأسواق.

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد وزير الفلاحة والصيد البحري:

شكرا.

المكتب الوطني للسلامة الصحية في سنة 2011 قام بتوظيف 32 طبيب بيطري.

أنا، السيد المستشار، غادي ناخذ بعين الاعتبار الكلام ديالكم اللي جاء على إقليم خنيفرة، أولا غير نذكر بأنه عدد الأطباء البياطرة في إقليم خنيفرة هم 4 والتقنيين 21، وكلهم يشتغلون في هاذ المنطقة. ولكن إذا كان هناك خصاص في هاذيك المنطقة، فأنا النهار اللي التقيت بكم واعدتكم باش نخلو هاذ المشاكل، غادي نشوفو هاذ الشي فين وصل، وغادي إن شاء الله نواكبو المشاكل، وندناو من الله أن المشاريع اللي تعطت لها الاطلاقة لها جميعا نمشيو نشوفوها، وتريد بالخير للأمام لهاذيك الساكنة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. إذن السؤال التالي موضوعه دور الجمعيات المهنية الفلاحية، الكلمة لأحد السادة المستشارين في التجمع الوطني للأحرار، تفضل السي المهاشي.

المستشار السيد عبد المجيد المهاشي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السيدة والسادة المستشارون،

السيد الوزير المحترم، لا يخفى عليكم الدور الذي تلعبه الجمعيات المهنية الفلاحية في تأطير الفلاحين، خاصة عندما يتعلق الأمر بمشروع مخطط المغرب الأخضر، والذي يراهن عليه المغرب في تحقيق إقلاع فلاحي حقيقي.

وأقصد هنا، السيد الوزير، الجمعيات الجادة، الجمعيات التي تنتخب

تقوم المصالح البيطرية التابعة لمكتب السلامة الصحية للمنتجات الغذائية بالمراقبة ديال صحة وجودة اللحوم على مستوى 179 مجزرة بلدية و657 مجزرة قروية ومجزرة تابعة للقطاع الخاص، تمت في سنة 2010-2011 مراقبة 240 ألف طن و250 ألف طن من اللحوم الحمراء، وكذلك سهر على هاذ المهام ديال التفتيش طاقم يتكون من 196 طبيب بيطري و611 تقني مساعد، يتوزعون على جميع جهات وأقاليم المملكة.

أما ظاهرة الذبيحة السرية، فكترجع بالأساس إلى الذبح خارج المجازر للتهرب من أداء الرسوم ومن التفتيش الصحي البيطري، بالإضافة إلى إقبال شريحة من المستهلكين على اللحوم الناتجة عن الذبيحة السرية نظرا لانخفاض ثمنها، وهم معرضين أنفسهم لأخطار صحية عند استهلاك هذه اللحوم، وتمر هذه اللحوم عبر مسالك غير منظمة وتباع في أسواق عشوائية دون احترام الشروط الصحية الواجب توفرها في عرض وحفظ وتسويق ونقل المواد السريعة التلف.

ولحد من هذه الظاهرة، كتكون واحد اللجان محلية، يعني اللي هي مختلطة، تحت رئاسة السلطة المحلية في (les provinces) من أجل الكشف عن الأماكن اللي هي تتخدم في النطاق اللامشروع، وكتقوم بحجز وإتلاف كل اللحوم غير الخاضعة للتفتيش، فعلى سبيل المثال 2010 و2011 تم الحجز ديال 16.000 كيلو وإتلاف 1900 كيلو من اللحوم الحمراء، 411 محضر ضد المخالفين سنة 2010، 593 محضر سنة 2011، و128 محضر خلال الأربع أشهر الأولى من سنة 2012.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. هناك تعقيب؟ تفضل.

المستشار السيد بناصر أزوكاغ:

شكرا السيد الوزير على هاذ الجواب.

احنا صراحة أن الوزارة ديالكم تتقوم بواحد الجهود جبار في هاذ الميدان. احنا السؤال ديالنا تيتعلق بعدم وجود الطبيب البيطري في بعض الأسواق القروية، بعض الأقاليم القروية، مثلا نعطيك في إقليم خنيفرة كاينين جماعات قروية اللي ما فيهمش طبيب بيطري، وبالضبط نعطيك واحد المثال في جماعة سبت آيت رحو بقيادة مولاي بوعزة، هاذ السوق واحد السوق كبير، أسبوعي، اللي تتذبح فيه تقريبا واحد 300 رأس ديال الغنم والماعز، ناهيكم على الدواجن واحد العدد كبير، وهنا ما عندناش طبيب بيطري للمراقبة، هنا تيتخالط ما بين، تتلقى واحد الجزائر مثلا هنا تبيع ب 60 درهم للكيلو، واحد تبيع احده ب 30 درهم، هذا يمكن لكم تديرو واحد اللجنة وغادي تراقبو هذا، هنا تيتكون واحد النوع من الفوضى في هاذ الأسواق هاذي، وما تستنكروش الجهود اللي تديروا.

السيد الوزير، ابغيت نذكركم أن السنة الماضية استقبلتونا احنا النواب البرلمانيين ديال إقليم خنيفرة بمناسبة المشروع ديال أزغار، وتنشكروكم لأن

البيهيية عندها واحد الخاصية أنها تجمع جميع سلاسل الإنتاج بما فيها الجمعيات ديالها. وهذا شيء جد إيجابي، واحنا الحمد لله خلقنا 17، ووقعنا معهم 17 اتفاقية وأعطيناهم إمكانيات باش يتعاونوا ويزيدوا للأمام، واحنا الآن معكم غادي إن شاء الله ندوزو واحد القانون باش يجي هاذ الجمعيات، لأنه نخترها، فنحن نرتكز على الجمعيات البيهيية، ونرتكز على الخصوص على الغرف الفلاحية الجهوية اللي عندها اليوم واحد الصدى جد طيب داخل البلاد لأنه يقومون بمشاريع، يقومون بالتكوين، يقومون كذلك ماشي بالإشهار ولكن لكي يكونوا هم الوصلة مع الفلاحين، ولا يمكن اليوم أن نخرج لا قانون ولا نعمل أي برنامج إذا لم يكن بالمشاركة مع الغرف الفلاحية، لأن هذه مؤسسة جاءت بالتشريع وخصها تبقى المصادقية ديالها داخل القطاع الفلاحي.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. هناك تعقيب؟ تفضل.

المستشار السيد عبد المجيد الهاشمي:

أود أن أشكركم، السيد الوزير، على جوابكم. هو في الحقيقة هاذ الجواب اللي جاوبتونا به هو اللي ابغينا نسمعو، وهو اللي غادي يصلح لنا في المغرب خاصة لمواكبة المخطط الأخضر، لا الأهمية ديال الجمعيات ولا الإشراف ديال الجمعيات الجادة في اتخاذ القرارات إلى آخره.

ولكن، السيد الوزير، نطلب منكم باش هاذ الإدارة ديالكم وهاذ الإستراتيجية اللي غادين فيها في هذا الإطار أنها تطبق، لأن بكل صراحة هاذ الشيء اللي كقولو مزيان، احنا منتفقين 100% ولكن على أرض الواقع أشنوكاين، هاذك الواقع اللي ابغينا نزلو ليه وابغينا نحاولو نقيو كل ما يمكن تنقيته.

كذلك بغيت نتير الانتباه أن هناك جمعيات اللي كناخذ الدعم ديال الدولة، واش الوزارة كتعب هاذوك الجمعيات اللي كناخذ هادوك الفلوس ديال الدولة؟ أشنو دارت بها؟ واش استعملتها نيت لمصلحة الفلاح ولمصلحة التأطير؟ ابغينا كذلك المواكبة ديال هاذ النوع ديال الجمعيات اللي كياخذوا الدعم ديال الدولة. وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

تفضل السيد الوزير.

السيد وزير الفلاحة والصيد البحري:

شكرا السيد المستشار المحترم.

السيد الوزير،

السيد الرئيس،

أجهزتها بشكل ديمقراطي، الجمعيات التي تحترم الضوابط القانونية، لا الجمعيات التي تخلق على الورق أو تلك التي تخلقها الإدارة من أجل تسخيرها للمهام معينة قد لا نخدم الفلاح.

وبالمناسبة، السيد الوزير المحترم، نطلب منكم التفكير في طريقة لتصنيف هذه الجمعيات، تكون تنقية لوائح ذيك الجمعيات كلها، لأن كايئة واحد المجموعات دخيلة في القطاع الفلاحي اللي كنعرقل أكثر ما كنعرف الفلاح.

السيد الوزير المحترم،

نعلم، كما تعلمون، أن لجنة الفلاحة والشؤون الاقتصادية ستجتمع بعد الجلسة العمومية لمناقشة مشروع قانون يتعلق بالهيئات البيهيية في الفلاحة والصيد البحري، وإذا كان هذا المشروع سينظم كيفية تشكيل هذه الهيئات والمجالات واختصاصاتها، فإن الجمعيات المهنية في قطاع الفلاحة ستظل خاضعة لقانون الجمعيات، والتي تعرف نوعا من التشتت والتعدد السلبي والذي لا يخدم مصلحة الفلاح.

لذا، نسألكم، السيد الوزير المحترم، عن خطة الوزارة في تأهيل الجمعيات المهنية في القطاع الفلاحي وجعلها تقوم بالدور الخول لها للمساهمة في تطوير القطاع الفلاحي ومساعدة الفلاح، خاصة الفلاح الصغير ومواكبته في عمله.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم. الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد وزير الفلاحة والصيد البحري:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

بالفعل أنه الجمعيات المهنية تلعب دورا مهما في النهوض بالقطاع الفلاحي وبالخصوص في تنزيل مخطط المغرب الأخضر في الميدان.

وزارة الفلاحة كنعطي عناية خاصة لهذه الجمعيات لأنها تعتبرهم الشركاء الحقيقيين اللي يمكن نوصلو بهم مخطط المغرب الأخضر إلى الميدان.

فعلا، أنه عدد كبير من الجمعيات في مستوى جيد والناس كنععمل باجتهاد وابتكار، وكاين واحد العدد ديال الجمعيات اللي يمكن ما يكونوش في المستوى، ولكن وزارة الفلاحة، أولا، نبغي نقول بأنه عندنا ماشي مديرية، ولكن واحد القسم اللي هو مخصص لهاذ المؤسسات وهاذ الجمعيات، لأنه الناس اللي ما كيعملوش الاجتماعات ديالهم السنوية، اللي ماشي قانونيين، اللي ما كيعطيوناش (les assemblées) ديالهم آش داروا راه ما غاديش نتعاملو معهم وما كنعطيوهمش الدعم.

ثانيا، ارتأينا أنه هاذ الجمعيات كلها ينخرطوا في هاذوك الجمعيات البيهيية، التي خلقت منها 17 على حسب سلاسل الإنتاج، والجمعية

إذن عندنا اتفاقيات مع هاذ الناس ولكن عندنا معهم برامج، كمنطبو منهم واحد المرودية، كمنطبو منهم باش يكونوا هم الحلقة بيننا وبين الفلاح باش يمكن نحسنو المرودية ويكون واحد الدفع مالي لكي نشجعهم، ولكن هذا كله تحت المراقبة، تحت المحاسبة، والدرهم اللي غادي يخرج خصنا نعرفو فين غادي يمشي، (la fédération) اللي ما كتعملشاي لا الجمعية ديالها ولا ما عندهاش (les comptes) وما عندهاش (commissaire aux comptes)، وهذا راه ما غاديش نشغلو معها. لتكن مطمئن السيد المستشار المحترم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، ونشكر السيد الوزير على مساهمته القيمة في هذه الجلسة.
أعلن عن انتهاء جلسة الأسئلة الشفهية، وننتقل إلى الجلسة المخصصة للتشريع.

السيدات والسادة المستشارون،
أولا عندنا واحد العدد ديال الإعتمادات المالية اللي كتعاونو بها واحد العدد ديال الفيدراليات البيهنية، حيث أنه كاين اتفاقيات لدعم برامج ديال البحث التطبيقي والتأطير التقني في مجال الحوامض والزيتون والسكر.
كاين كذلك اتفاقية مع الفيدرالية البيهنية للزيتون كتهدف إلى إنجاز حملات لترويج المنتج وتشجيع الاستهلاك. كاين اتفاقية مع الفيدرالية البيهنية ديال اللحوم الحمراء بغلاف مالي 85 مليون ديال الدرهم بين 2010-2014 لتأهيل الجمعيات التابعة لها وإنجاز برامج ديال تحسين السلالات وتكوين وتأطير مربي الماشية، وهذا عاطي واحد الإنجاز اللي هو جد إيجابي وجد مهم.
كاين اتفاقية مع قطاع الدواجن، غلاف ديال 66 مليون ديال الدرهم 2011-2014 لتأهيل الجمعية وإنجاز برامج تطوير قطاع الدواجن. كاين في قطاع تربية النحل غلاف مالي ديال 50 مليون ديال الدرهم.
كاين كذلك الفيدرالية البيهنية المغربية للحليب بغلاف مالي 182 مليون درهم بين 2011 و2014 لتأهيل الجمعية وإنجاز برامج تحسين إنتاجية الأبقار الحلوب وتأطير وتكوين المنتجين.